

## بيان صحفي Press Release

Date: Tuesday 20 March 2007

التاريخ : الثلاثاء 20 مارس 2007

The Central Bank of the UAE announced that the 4<sup>th</sup> International Hawala Conference has concluded its activities today in Abu Dhabi at the Central Bank Head Office, recommending the need for a balanced regulation of Hawala and other informal funds transfer (IFT) systems.

The communiqué, issued at the end of the conference, stated that any system of regulation should provide “an effective monitor of the IFT business while not driving the business underground.”

It also called on regulators, governments and law enforcement agencies to work together “to develop, in consultation with the private sector, and enforce the appropriate mechanisms needed to register or license, and monitor” those working in Hawala and other IFT systems.

The communiqué was agreed by representatives of those attending the conference, which was held in Abu Dhabi from 18-20 March and organised by the Central Bank of the UAE.

It also stressed the need for more research into the operation of Hawala and other IFT systems to assess both the benefits and to make possible a “proper assessment of the risk from money laundering, terrorist finance and other related crimes.”

The communiqué also called for closer co-operation and the sharing of information between law enforcement agencies and regulators to ensure an “effective and balanced approach” and for the formal financial sector to offer “affordable and accessible services to those using the informal sector.”

أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أن المؤتمر الدولي الرابع للحوالة قد أنهى أعماله اليوم في أبوظبي بمقر المصرف المركزي، وقد خرج المؤتمر بالتوصية إلى أن هناك حاجة لوضع نظام متوازن بشأن الحوالة وأنظمة التحويل غير الرسمية.

وقد أشار البيان الختامي الصادر بنهاية المؤتمر إلى أن أي نظام رقابي يجب أن يكون من شأنه “مراقبة نشاطات أنظمة التحويل غير الرسمية بشكل فعال، بحيث لا يدفع بالنظام للعمل في الخفاء”.

كما دعا البيان الجهات الرقابية والحكومات وسلطات تنفيذ القانون للعمل سوية “بالتنسيق مع القطاع الخاص، لتطوير وتطبيق الآليات الملائمة لتسجيل أو ترخيص ومراقبة” العاملين في الحوالة وأنظمة التحويل غير الرسمية الأخرى.

وقد تم التوافق على البيان الختامي بين الممثلين الذين حضروا المؤتمر الذي انعقد في أبوظبي خلال الفترة من 18-20 مارس ونظمه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

كما ركز البيان الختامي على الحاجة للمزيد من البحوث في مجال عمليات الحوالة وأنظمة التحويل غير الرسمية الأخرى بهدف التمكن من إجراء “تقييم ملائم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأخرى ذات العلاقة”.

كما دعا البيان إلى تعاون وثيق وتبادل للمعلومات بين سلطات تنفيذ القانون والجهات الرقابية للتأكد من توفر “منحى فعال ومتوازن” وقطاع مالي رسمي يُقدم “خدمات منخفضة التكلفة ومتوفرة لأولئك الذي يستخدمون القطاع غير الرسمي”.

It also urged that a more intensified effort be made to explain to those in the informal sector "the value of an integrated and sound money transfer system."

More than 300 local and international representatives from many countries attended the event, which is fourth on Hawala to be organised by the Central Bank. It was addressed by regulators, academic specialists, law enforcement officers and executives from financial institutions.

These events have been instrumental in increasing the understanding of IFT systems and led the debate on the best way to bring them into the regulatory system.

"I believe that we have made significant further progress in increasing mutual understanding of the very different challenges that regulators, law enforcement agencies and the private sector face in accommodating Hawala and other IFT systems in various jurisdictions across the world," said His Excellency Sultan Bin Nasser Al Suwaidi, the Governor of the Central Bank of the UAE.

"I believe that we now need to devise further regulations for Hawala that can isolate 'wrong' remitters and beneficiaries further. But we must do it in such a way that it does not drive the system underground," he said at the conclusion of the conference.

كما حثّ البيان على بذل جهود مكثفة لشرح "أهمية توفر نظام تحويل مالي سليم ومتكامل" لأولئك العاملين في القطاع غير الرسمي.

حضر المؤتمر، وهو الرابع الذي يُنظمه المصرف المركزي، أكثر من 300 ممثل محلي ودولي من عدة دول، وتحدث فيه ممثلو جهات رقابية وأكاديميين متخصصين ومسؤولي تنفيذ القانون وتنفيذيين من مؤسسات مالية.

وقد لعبت هذه المؤتمرات دوراً فعالاً في زيادة الوعي بشأن أنظمة التحويل المالي غير الرسمية ومثلت أرضية لتوظيف النقاشات في وضع النظام الرقابي المنشود.

وقد صرح معالي سلطان بن ناصر السويدي، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قائلاً: "في اعتقادي أننا حققنا إنجازاً هاماً في زيادة الوعي المتبادل بخصوص التحديات المختلفة التي تواجه الجهات الرقابية وسلطات تنفيذ القانون والقطاع الخاص لتطبيق نظام الحوالة وأنظمة التحويل غير الرسمية الأخرى في دوائر الاختصاص عبر العالم".

وأضاف معاليه، في ختام المؤتمر قائلاً "في اعتقادي أننا الآن بحاجة لوضع أنظمة أخرى للحوالة من شأنها زيادة عزلة مستغليها من محولين ومستفيدين معاً، إلا أنه علينا القيام بذلك بطريقة لا تؤدي بالنظام للعمل في الخفاء".